AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 28. No. 1. October Issue (2022)

THE ROLE OF WAQF INVESTMENT FUNDS IN COMMUNITY DEVELOPMENT AND HELPING THE NEEDY

دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية المجتمع ومساعدة المحتاجين

Mohammed Abulatifa[i], Azman Mohd Noor [ii] & Abdulmajid Obaid Hasan Saleh[iii]

[i] (*Corresponding author*). PhD Student, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). m7200044@gmail.com
[ii] Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). azmann@iium.edu.my
[iii] Assistant Professor, Institute of Islamic Banking and Finance (IIBF), International Islamic University Malaysia (IIUM). alamri@iium.edu.my

Abstract

The research aims to clarify the role of waqf investment funds in the development of societies and their contribution to the eradication of poverty. The researcher used the descriptive approach in describing and analyzing the phenomenon to reach the results reached by the researcher, including that endowment investment funds play a major role in the development of society, It also contributes to the eradication of poverty through economic empowerment programs and project financing. The researcher recommended the necessity of working on the development and preservation of endowment funds and the perpetuation of their benefits, due to their permanence in supporting and developing society in various fields. It is recommended that governments should adopt the idea of establishing waqf funds because they have a major role in reducing the government's obligations, lifting the burden on it, and supporting its strategic plan.

Keywords: *Waqf, Investment, Funds, Community, Development.*

ملخص البحث

يهدف البحث الى بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تنمية المجتمعات ومساهمتها في القضاء على الفقر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف الظواهر وتحليلها للوصول الى النتائج التي توصل إليها، أن الصناديق الاستثمارية الوقفية تلعب دور كبير في تنمية المجتمع، كما أنها تسهم في القضاء على الفقر من خلال برامج التمكين الاقتصادي وتمويل المشاريع، وأوصى الباحث بضرورة العمل على تنمية أموال الوقف والحفاظ عليها واستخدام منفعتها، لديمومتها في دعم وتنمية المجتمع في شتى المجالات، وأوصى بضرورة تَبَنِّي الحكومات فكرة إنشاء الصناديق الوقفية لما لها دور كبير في التخفيف من التزامات الحكومة ورفع الكاهل عنها ودعم الخطة الاستراتيجية لها.

الكلمات المفتاحية: الصناديق الاستثمارية الوقفية، التنمية، المجتمعية.

مقدمة

لعب الوقف دوراً فعالاً في تنمية المجتمعات الإسلامية، من الناحية الدينية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ضل ما تعانيه الآن المجتمعات الإسلامية من عجز للوصول الى التنمية المطلوبة يتضح لنا أهمية إحياء دور الوقف بما يواكب متطلبات العصر الحديثة ويكفل تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية ومستدامة من خلال الصيغ الحديثة للوقف، ويعتبر الوقف من السبل المهمة التي يمكن اللجوء إليه في بناء الحضارة الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حيث يعمل الوقف على تشكيل ثروة مالية وموروثاً حضارياً متجدداً لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله، ويساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والقضاء على الفقر، ويساهم بشكل مباشر في رقي الحياة الاجتماعية لدى المجتمع، وتعتبر الصناديق الاستثمارية الوقفية أحد أهم هذه الصيغ، والتي تعتمد على الإدارة الحديثة لأموال الوقف، واستخدام الأساليب الحديثة في تعبئة أموال الوقف وتنميتها واستثمارها للمساهمة في دفع العجلة الاقتصادية لأفراد المجتمع والمشاركة في عملية التنمية للمجتمع المسلم من خلال برامج عمل تحقق عائد تنموي وتربط بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث

يعتبر الوقف النقدي من المنتجات الجديدة الذي ينبثق منه وقف الصناديق الاستثمارية والتي تحدث تغيراً كبيراً في تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية والتي على إثرها يتحقق حد الكفاية لدى أفراد المجتمع المسلم، وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أسئلة البحث

١. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في التنمية المجتمعية
٢. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة
٣. ما دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في مساعدة المحتاجين

أهمية البحث

١. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في التنمية المجتمعية
٢. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة
٣. بيان دور الصناديق الاستثمارية الوقفية في مساعدة المحتاجين

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف الظواهر من خلال الرجوع الى الأبحاث والكتب السابقة وتحليل البيانات والمعلومات للوصول إلى النتائج والإجابة عن أسئلة البحث.

الدراسات السابقة

١. دراسة Mochammad Arif Budiman & Dimas Bagus Wiranatakusuma (2011) بعنوان: The Economic Significance of Waqf: A Macro Perspective.

هدفت الدراسة الى بيان دور الوقف الاجتماعي والاقتصادي، وأوضحت بأن للوقف دور كبير تاريخياً في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع بدون تكلفة من الدولة، مما أدى إلى تخفيض كبير في الإنفاق الحكومي، مما أدى إلى خفض عجز الموازنة وتقليل الاقتراض الحكومي، مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة وإزالة العوائق الخاصة بالاستثمار الخاص وزيادة النمو، وذلك من خلال التبرعات الطوعية التي كان يقدمها الأفراد والمؤسسات، دون إكراه من الدولة، ودون الحاجة إلى فرض ضرائب على إعادة التوزيع، وهكذا برز الوقف كأهم مؤسسة تطوعية للتخفيف من حدة الفقر في العالم الإسلامي، وكل هذه الأمور الحيوية للأوقاف ستكون أكثر ملائمة وأكثر قابلية للتحقيق في عصرنا الحديث إذا أمكن تلبية بعض الشروط المسبقة المتعلقة بإصلاح وتحسين المفهوم الكلاسيكي للأوقاف والإطار القانوني والإداري لها مع جعل عقارات الوقف تدر دخلا وإنشاء مؤسسات وقفية جديدة.

٢. دراسة Aliyu & Rano (2018) بعنوان: A Treatise On Socioeconomic Roles Of Waqf

هدفت الدراسة إلى بيان الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها مؤسسة الوقف في معالجة تحديات الضمان الاجتماعي للنهوض بالأمة الإسلامية، واستخدم الباحث منهج بحث نوعي غير تجريبي يعتمد على المنهج الاستنتاجي لتحليل الأدلة الفقهية والأدبية، وتم تطوير إطار اجتماعي اقتصادي بشكل حدسي للتحليل المنطقي، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات الوقف في جميع أنحاء العالم الإسلامي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية لعبت أدوارًا لا حد لها في مجالات توفير البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف عبء الضرائب والعجز في الميزانية، وسد النقص في الإيرادات الضريبية، ومعالجة الفقر وعدم المساواة في الدخل، تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التوفير المستقل للسلع العامة، وتنمية المجتمع المدني النشط الذي تقوده روح التعاطف والتشاركية في مواجهة تلك اللامبالاة والفردية، وأوصت الدراسة ضرورة قيام الأمة الإسلامية بشدة على إعادة تأسيس مؤسسات الوقف وإعادة تأكيد أدوارها لتحرير نفسها من المغامرات الاجتماعية والاقتصادية.

٣. دراسة Thaker (2015) بعنوان: A Proposed Integrated Cash Waqf Micro Enterprise Investment (ICWME-I) Model For Mitigating The Financial And Human Capital Development Challenges Of Micro Enterprises In Malaysia.

هدفت الدراسة الى تطوير نموذج وقف نقدي مدمج استثماري للمشروعات الصغيرة حيث يهدف النموذج إلى تعزيز خدمات تنمية رأس المال البشري والمالي لهذه المشروعات، في هذا النموذج، تقوم مؤسسة الوقف النقدي (CWI) – كيان مستقل عن (SIRCS) أو قطاع الشركات بجمع أموال وقف نقدي على شكل أموال حقيقية أو شهادات وقفية، حيث تقوم مؤسسة الوقف النقدي (CWI) بتقديم خدمات مالية متساوية للمشاريع الصغيرة من خلال عقود المشاركة المتناقصة، وينبغي على المشاريع الصغيرة الالتحاق ببرامج التنمية البشرية التي توفرها (CWI) قبل الحصول على أي خدمات مالية منها، حيث ستقوم (CWI) بتوفير مراكز تدريب تعمل على تقديم برامج تدريبة متنوعة لإكسابهم مهارات متنوعة متعلقة بالمشروعات الصغيرة، وبالتالي، فمن المتوقع أن يقوم هذا النموذج بتلبية وتحسين احتياجات المشروعات الصغيرة في ماليزيا من خلال توفير خدمات تنمية مالية وبشرية معقولة، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث المدمج (مقابلة واستبيان)، وقد أُجريت المقابلات للتحقق من صحة النموذج (ICWM-I) من حيث ملائمته وإمكانية تطبيقه وأفاق استخدامه، وقد أظهرت نتائج المقابلة وجود تصورات ومواقف إيجابيه للخبراء تجاه هذا النموذج المقترح (ICWME-I) في توفير خدمات تنمية بشرية ومالية للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك كشفت نتائج المقابلة إن النموذج (ICWME-I) قابل للتطبيق في ماليزيا وان له فوائد هائلة لهذه المشروعات، بالمقابل، أظهرت نتائج الاستبيان والتي تم تحليلها باستخدام معادلة النمذجة الهيكلية (SEM) إن الفرضيات المطورة من نظرية الفعل المخطط (TRA) مفيدة في التنبؤ بالنية السلوكية لاستخدام النموذج (ICWME-I)، حيث أظهرت النتائج أن النية السلوكية تتجه للمشروعات الصغيرة، وبناء عليه فانه كلما كان لدى أصحاب المشروعات الصغيرة نظرة إيجابية حول نتائج استخدام النموذج كلما كان لديهم مواقف مستحسنة تجاه هذا السلوك وبالتالي تكون لديهم نية اقوى للمبادرة باستخدام النموذج لتمويل مشروعاتهم وكذلك للتنمية البشرية وكذلك يعتقد إن جماعات الضغط الاجتماعي والتي تؤكد المعايير الاجتماعية وتتضمن أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل، لها تأثير على عملية اتخاذ القرار لدى المشروعات الصغيرة الذين يرغبون في استخدام النموذج مستقبلاً.

أولاً: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

الوقف لغة: هو مصطلح إسلامي يعني الحبس أو المنع عن التصرف، وهو مصدر وقف الشيء إذ حبسته وأوقفته، والحبس: المنع وهو يدل على التأبيد، يقال وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذ جعلها حبيسا لاتباع ولا تورث، ويختلف الوقف عن الصدقة في أن الصدقة ينتهي عطاؤها بإنفاقها أما الوقف فيستمر العين المحبوس في الإنفاق في أوجه الخير حتى بعد الوفاة (ابن منظور، ١٩٨٨: ص ٩٦٩).

تعريف (صالحي, ٢٠٠٦: ص ٦٣٨) "تحويل لجزء من المداخيل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من السلع والخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي".

الوقف النقدي الاستثماري

عرف (حب الله، ٢٠١٤) الوقف النقدي الاستثماري بأنه "وقف مبالغ مالية معينة، توضع تحت ولاية متولي للوقف، أو عند مؤسسة مالية مكلفة بالمضاربة في هذه الأموال، فما نتج من أرباح عن طري المضاربة هو الذي يتم توزيعه على مصارف الوقف المقصودة للواقف، وعرفها (حمزة، ٢٠١٦) بأنها "حبس النقود وتسبيل منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها" هذا وتعتبر الصناديق الاستثمارية الوقفية صورة من صور الوقف النقدي وهذا ما أكدته دراسة (نصر، ٢٠٢٠)، "حيث يعتبر الصندوق الوقفي هو وقف نقدي يستمد شرعيته من مشروعية وقف النقود"

مفهوم الصناديق الاستثمارية الوقفية

يعتبر مصطلح "الصناديق الاستثمارية الوقفية" من المصطلحات الحديثة، حيث أنه ظهر مع وقف الأموال النقدية المنقولة الذي يعتبر من التطبيقات المعاصرة للوقف، ويعرف الصندوق الوقفي بأنه عبارة عن "أوعية تتجمع فيه الأموال المخصصة للوقف، دون النظر إلى مقدار قيمتها صغيرة كانت أو كبيرة، إذ يتم تجميعها أولاً عن طريق التبرعات، ومن ثم استثمارها وصرف ربعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقاً، والتي تم التبرع لصالحها" (العبدي، ٢٠١١)، ويوضح هذا التعريف أهم مراحل الوقف النقدي وهما التعبئة والاستثمار وما ينتج عن ذلك من ريع يتم صرفه على الموقوف عليهم لإكمال الجانب الخيري الذي أسس من أجله الوقف.

ثانياً: الحكمة من مشروعية الوقف وأهميته

الحكمة من مشروعية الوقف

لقد تجلت الحكمة من مشروعية الوقف في مظاهر كثيرة منها (معاشي، ٢٠٠٦):

١. لقد شرع الوقف لفتح باب تقرب العبد من ربه، حيث يعد الوقف من الصدقات التي يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى، لتحصيل الأجر والثواب.

٢. الوقف من صدقات التطوع التي تتميز بأنها مستمرة ودائمة، حيث تتيح الفرصة في بقاء الخير جارياً في حياة المسلم وبعد موته، حين يتوقف عمله وينقطع في الدنيا ولا يبقى إلى ما حبسه ووقفه في سبيل الله.
٣. يعمل الوقف على تحقيق التكافل والترابط والتعاون بين أفراد المجتمع الإسلامي عن طريق العناية بالفقراء والمحتاجين وتشييد دور الأيتام والملاجئ وغيرها.
٤. إثراء وتزويد الحركة العلمية ودعمها عن طريق إنشاء دور العلم والمدارس، والمكتبات، وطبع الكتب، وتوزيعها.
٥. زيادة الثقافة حول الدعوة إلى الله تعالى من خلال إقامة المساجد ودور العبادات فأغلب المساجد على مر التاريخ قامت على الأموال الوقفية.
٦. توفير موارد مالية ثابتة ومستمرة لا تنقطع لتلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والغذائية والتربوية والعمل على ترسيخ قيم التضامن والتكافل وتفعيل التعاون بين طبقات المجتمع.

أهمية الوقف

يوجد للوقف أهمية كبيرة خصوصاً في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية بأقسامها الثلاثة، الضروريات والحاجيات والتحسينيات، كذلك تحقيق المقاصد الضرورية لرعاية الكليات الخمس من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وما يكملها من حاجيات وتحسينيات (عبدو، ٢٠١٥).

وتبرز أهمية الوقف في كونه عمل من أعمال البر والخير والتقرب إلى الله تعالى، ويمكن تلخيصها فيما يلي (الدحسان، ٢٠٠٦):

- يعمل الوقف على توسيع أبواب الترابط الاجتماعي بما يرسم داخل المجتمع الإسلامي من خطوط محكمة في الترابط، وعلاقات قوية للتشابك، يغذي بعضها بعضاً، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصبح كالجسد الواحد.
- استمرارية الثواب والأجر وتكفير للسيئات والذنوب لأن أجر الوقف دائم لا ينقطع.
- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم توقف ذلك بانتقال الملكية.
- توفر مؤسسة الوقف الجو المناسب لنمو النظام المالي العام في الإسلام.
- البقاء والمحافظة على المال الذي يعتمد عليه في الحياة فهو ركن أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، مما يوفر أجزاء من المال للتوزيع على الأجيال القادمة.
- الإشراك والمساهمة في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التعليمية وغيرها، مما يخفف الحمل عن الحكومات، ونخص الحكومات التي تواجه عجز في الميزانية المالية، كما يكمل الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

ثالثاً: نشأة الصناديق الاستثمارية الوقفية

تعد الصناديق الوقفية من الأساليب المعاصرة للعمل الخيري بمشاركة عامة المسلمين وباختلاف دخلهم والحكمة من ذلك الحفاظ عليها حتى لا تأكلها النفقات والمصاريف، ويساهم الاستثمار بشكل كبير في تحقيق أهداف الوقف عامة (مناني وخلف، ٢٠٢٠).

فقد أوجبت الطرق المعاصرة التي تعتبر امتدادا للطرق القديمة والتقليدية في إدارة الأوقاف والرقابة عليها قيام الدول بوضع ضوابط قانونية ونظامية لتأسيس أو إنشاء الأوقاف والشروط الواجب توافرها فيها، ومجال الرقابة الحكومية عليها، والفكرة الأساسية من نشأة الصناديق الاستثمارية هي قيام جهة معينة (بنوك أو شركات استثمارية) بعمل دراسة جدوى اقتصادية لنشاط أو مشاريع معينة، ومن ثم تقوم تلك الجهات بإنشاء صندوق استثماري، وتحدد أغراضه وتعد نشرة الاكتتاب في الصندوق ولائحة العمل، بحيث تتضمن جميع التفاصيل عن أنشطة الصندوق، وشورط الاكتتاب، وحقوق الأطراف وواجباتها، ثم يقسم رأس المال إلى وحدات أو أسهم أو حصص، أو صكوك متساوية، بحيث يكون اقتناؤها عبارة عن ملكية في رأس مال الصندوق، وبعد تقلي الجهة المصدرة لأموال المكتتبين يتم استثمار هذه الأموال المجمعة في المجالات التي تم تحديدها في نشرة الاكتتاب، ومن ثم توزع الأرباح بالكيفية والفترة المتفق عليها، ما تتولى هذه الجهة تصفية الصندوق في الموعد المحدد له (الشيوي، ٢٠٢١).

رابعاً: أهمية الصناديق الإستثمارية الوقفية

استثمار الصناديق الوقفية لها أهمية كبيرة في الحفاظ على الوقف كي لا تأكله تكاليفه التشغيلية، كما ويساهم الاستثمار في تحقيق أهداف المجتمع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من خدمات، كذلك الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة والملمة بالجوانب المالية والفقهية في نفس الوقت، كما وتقلل من درجة المخاطر نتيجة لتشكيل المحفظة التي تتكون منها صناديق الاستثمار الإسلامي، وتعمل على توفير صفات مرنة وملائمة للوقف، وتتميز بمساهمتها على تنشيط سوق الأوراق المالية الإسلامية من خلال ما توفره من أدوات استثمارية تتناسب مع طبيعة الوقف (جابو وعمارة، ٢٠٢٠).

كما وتعمل على زيادة ريع الوقف لتحقيق إشباع حاجات المستحقين، وتكبير دائرة مظلته، ليشمل غيرهم من جنسهم، بشرط عدم التعارض مع شرط الوقف، وكذلك تعد تنمية أصل الوقف ومن ثم توزيع إيراداته على ما نصت عليه وثيقة الوقف من الأهداف التي تندرج تحت الأهمية له، لأن الأصل ربما يكون قليلاً لا يكفي البر منه فيهدف الواقف إلى تنميته وزيادته ليصل إلى درجة يتحمل البر منه كما يمكن تخصيص جزء من إراداته لزيادة رأسماله والحفاظ عليه (الخطيب، ٢٠١٢).

وتتجلى الأهمية الخاصة باستثمار الوقف في تحقيق غرض إنشاء الوقف والتي هي إيجاد مصدر ثابت يصرف على ما أوقف له، كذلك يعمل على إيجاد كيان اقتصادي وغير ربحي يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة ويقلل من النفقات الخاصة بالدولة، (فقيقي، ٢٠٢٠).

خامساً: دور الصناديق الإستثمارية الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة في الإسلام الى تحقيق غايات الخلافة وهذا يعني إصلاح الأرض وتعميرها، وأهم ما يمز التنمية المستدامة هي طبيعة الأهداف التي تتوخها والغاية التي تعمل من أجلها ومنها تحقيق حد الكفاية وتحقيق الرخاء الاقتصادي، ويعتبر الوقف أحد مصادر تمويل التنمية المستدامة، فهذا يحقق خدمة تساعد على تطبيق التنمية داخل المجتمع (طبيب ومساعدي، ٢٠١٤).

يعتبر العمل الصالح أساس التنمية المستدامة، فنظرة الإسلام للتنمية المستدامة يكون اعتمادها على جوانب الإنسان المادية والمعنوية، ويعتبر الوقف مصدراً مهماً للتمويل والتنمية، مما يعطي المزيد من فرص العمل واستغلال الثروات وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، فنالك علاقة قوية بين الوقف والتنمية المستدامة من حيث التوافق الكبير بين الأهداف والسمات الأساسية للوقف والتنمية المستدامة، فيعتبر الوقف احدى أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة (بولخطوط ومصباح، ٢٠٢٠).

وتعتبر التنمية المستدامة مهمة للتخطيط ومفيدة بالبيئة، ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مسموحة على طموحات وآمال الإنسان المشروعة لإنجاز التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي و تعد إطار عام من أجل عمل توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة متكاملة بين هذه الأقطاب الثلاثة من حيث الفعالية فيما يخص الجانب الاقتصادي العدالة من الناحية الاجتماعية والتوافق من الناحية البيئية" (صالحي وعمارة، ٢٠١٤).

يعتبر تداخل الجوانب المتعددة للتنمية من الأمور التي تعمل على الصعوبة في تقسيمها أو فصلها، لأن لكل جانب تأثير مباشر على الجوانب الأخرى، فالتنمية الاقتصادية آثار تنموية في النواحي الاجتماعية وغيرها، وكذلك التنمية الاجتماعية قد تؤدي إلى عمل تنمية اقتصادية (صالحي وعمارة، ٢٠١٤).

ودور الوقف الإسلامي في عمل التنمية المستدامة تركز على المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار وغيرها، حيث تعمل على تعزيز الموازنة العاملة للدولة عن طريق تكفله بكثير من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وكذلك يسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل وتقليل البطالة، ويعمل الوقف أيضاً على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل، وكذلك يعمل على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير يد عاملة متخصصة ومتعددة في مجالات متنوعة، باختلاف لأشكال الوقف والجهات الموقف عليها.

دور الوقف الإسلامي في علية التنمية الاجتماعية يركز مفهومه على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير التي تضع بصماتها على حياة الأفراد والجماعات، ومن أهم أدوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية هو مساعدته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع ووقايته من الأمراض الاجتماعية التي تظهر عادة في المجتمعات التي تعم فيها روح الأنانية المادية، ويسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية على توفيره المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام، يعمل على تقليص الطبقية في المجتمع، وكذلك يظهر الوقف حس التراحم الذي يملكه المسلم ويترجمه بشكل عملي في تفاعله مع هموم مجتمعيه الكبير. كم وللوقف دور مهم في مجالات التنمية الأخرى: تتجلى مساهمة الوقف في مجالات تنموية مختلفة، فقد يعمل على تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها، وكذلك يسهم الوقف في دعم الخدمات الصحية في المجتمع مما يقلل من انتشار الأمراض وبهذا يسهم في توفير بيئة صحية لأفراد المجتمع، ويسهم الوقف في مجال حوق الإنسان في وفاء دين المدينين المعسرين.

سادساً: التجارب الدولية للصناديق الاستثمارية الوقفية

يوجد للتمويل الإسلامي وأدواته العملية أهمية كبيرة، ولابد من تطبيق هذه الأدوات إلى واقع عملي تنموي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ضرورة ابتكار آليات ونماذج حديثة تساير وتواكب التطورات التي تحصل في المجتمعات الإسلامية لتلبي متطلباته، وفي هذا البند سنتناول أهم النماذج المبتكرة في استثمار الصناديق الوقفية ومطبقة في الدول:

أولاً: الوساطة المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية من خلال الوقف بماليزيا (بركات،٢٠١٩)

يعمل هذا النموذج على تطوير وتفعيل التمويل الإسلامي غير الربحي من خلال الأوقاف يعد أول نموذج من النماذج الابتكارية المالية الحديثة، فسمي بنموذج الوساطة المصرفية للبنوك الإسلامية أو الدور الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية، ويرجع السبب في نشأة وظهور هذا النوع الابتكاري المالي المستند على الأوقاف إلى وجود رؤية وتطلعات جديدة في المالية الإسلامية ومبنية ومنبثقة على الوساطة المبنية على القيم (VBI)، وهذه الرؤية قدمها البنك المركزي الماليزي في مارس (٢٠١٨) وهي وظيفة وساطة مصرفية نشأة على القيم هدفها تحقيق النتائج المرجوة من الامتثال لمقاصد الشريعة الإسلامية عن طريق الممارسات والسلوك والعروض التي تولد تأثيراً إيجابياً ومستداماً على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وبما ينسجم مع العوائد المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح (بركات وبوشامة, ٢٠١٩).

وتقوم هذه الرؤية والتطلعات على الاستراتيجيات التالي:

- الوساطة المالية القائمة والمبنية على مقاصد الشريعة كرؤية وتطلعات للصناعة المصرفية الإسلامية عن طريق الامتثال لمقاصد العدل والرواج وحفظ المال كمقاصد رئيسية.
- تحديد الأهداف المشتركة للمصارف الإسلامية، وتشمل تطوير وزيادة نشاط المقاولات والنشاط التجاري وتقديم حلول مالية لهم.
- تشجيع الجهات الإشرافية للمصارف الإسلامية في تطبيق الإطار المقاصدي المنشود.
- الإفصاح عن نية المصارف الإسلامية في تبني الرؤية الجديدة للوساطة المبنية على مقاصد الشريعة، مع ضرورة توضيح هذه المصارف لخطة تطبيق الرؤية الجديدة.
- قياس الجهات الإشرافية مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق هذه الرؤية.
- تطوير شبكة علاقات أصحاب المصالح لتتعاون من أجل تحقيق الوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة.

ونتج عن هذه الرؤية والاستراتيجية قيام الكثير من المصارف الإسلامية في ماليزيا بإتباعها وتطبيقها تحقيق لمسؤوليتها الاجتماعية، وإنجاز التكامل بين المصرفية الإسلامية والوقفية، فقد تعددت أشكالها كتمويل الأصول الفقهية أو الاستثمار أو توفير السيولة من خلال الحسابات الوقفية للأشخاص والمؤسسات لوقف نقودها، وعند التطبيق على الواقع قامت العديد من المصارف الإسلامية بتشجيع ودعم الوقف في جانبه الاستثماري، والتمويلي عن طريق نموذج الوساطة المصرفية الوقفية، ومن بين هذه المصارف: (بنك معاملات، وبنك إسلام ماليزيا، وتحالف ٦ بنوك بإنشاء صندوق وقفي وهي:

- بنك معاملات: فقد عمل على دعم قطاع الوقف بالعديد من الأعمال منها:
- إنشاء شراكة مع مؤسسة وقفية تتبع لولاية سيلانجور وهذا بهدف تطوير وترقية مشاريع وقفية في قطاع التعليم والصحة والاستثمار.
- ابتكار البنك لبطاقة حسم بخاصية الوقف، فقد قام البنك بالإعلان في ٢٠ جويلية (٢٠١٦) تفعيله وإطلاقه لبطاقة حسم فوري بخاصية الوقف، وكان أداء البنك لمسؤوليته الاجتماعية نحو المجتمع بفئتيه المسلمة وغير المسلمة هو الهدف الأساسي من إصدار وإطلاق هذا النموذج الجديد من المنتج القائم على الوقف (بركات وبوشامة، ٢٠١٩).

وأما بخصوص بنك إسلام ماليزيا: فقد قام البنك بدعم وتمويل الكثير من مشاريع الوقف والتي منها:

- قام البنك بدعم لبناء مدرسة وقفية للبنات عام (٢٠١٥) بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية لولاية بارلي بقيمة (٢٢) مليون رنجيت ماليزي، فقد تم دعم وتمويل (٧٦) شقة سكنية، و(٩) محلات تجارية.

- تمويل عقارات وقفية بولاية سيلانجور عام (٢٠١٦) بالتعاون مع مقاول يتبع للحكومة في سيلانجورا بقيمة (١٥,٥) مليون رنجيت ماليزي فقد تم تمويل (١٦٤) شقة سكنية، (٣٤) مركز تجاري، (١٢) محل تجاري.
- وقام بتأجير مقر ومبنى المركز الرئيس للبنك المبني على أرض وقفية الشراكة مع المجلس الإسلامي للولاية الفيدرالية والمقاوم بقيم (١٥١) مليون رنجيت ماليزي (صوالحي وبوهدة، ٢٠١٣).

ثانياً: صندوق تثمير ممتلكات الوقف (نموذج للتنمية المستدامة)

هو صندوق استثماري وقفي قائم عليه البنك الإسلامي للتنمية، ويشكل نموذجاً واسع للتنمية المستدامة، حيث تم من خلاله بناء أصول عقارية مدرة للدخل كذلك شراء أصول أخرى عقارية، ووقفها لصالح المنظمات العير حكومية وغيرها من الجهات ذو التوجه الإنمائي، حيث تم من خلاله تطوير القوانين لبعض الدول لاستيعاب صناديق استثمارية وقفية على هذا المنوال، كما أنه يسلط الضوء على تحقيق هذه الصناديق لاستدامة طويلة وتوفير مصادر متجددة لنفقات التشغيل، وتحقق الأهداف الاجتماعية بشكل مستدام، ومن المشاريع التي تمت تغطيتها من هذا الصندوق ما يلي:

الشكل رقم (١) المؤسسات المستفيدة من صندوق تثمير ممتلكات الوقف

المؤسسات المستفيدة من الوقف	عدد المستفيدين على المدى الطويل	العدد الإجمالي للمستفيدين	النسبة الممولة من الوقف	غير ذلك/ملاحظات	أهداف التنمية المستدامة
وقف التضامن الإسلامي التعليمي المشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وبنغلاديش	استفاد ٧,٠٠٠ شخص من دورات تدريبية في تكنولوجيا المعلومات والتدريب المهني وحصلوا على وظائف، كما يشارك جميع المستفيدين الآخرين في برامج طويلة الأجل	٤٣,٠٠٠	تمويل كامل	توظيف ٩٢٪ من خريجي البرنامج، والكثير منهم يشغل حاليا وظائف غيّرت حياتهم	٤ ٨ ١٠ ١٧
جمعية الفجيرة الخيرية (الإمارات العربية المتحدة)	تمكين ٦,٠٠٠ فرد من خلال التدريب المهني وورش العمل وبرنامج الأسر المنتجة	٩ ملايين	تمويل جزئي	٥٠,٠٠٠ كفالة سنوية (للأيتام والطلاب والأسر وذوي الاحتياجات الخاصة)، والعديد من التدخلات الفورية لمرة واحدة	١ ٤ ٨ ١٠ ١١ ١٧
جمعية التوفيق الخيرية (الصومال وكينيا)	دعم ٢٠,٠٠٠ يتيم وطالب ومدرب	٤٠٠,٠٠٠	تمويل جزئي	تشغيل مؤسسات بنى تحتية اجتماعية، بما في ذلك ٧ مدارس وجامعة واحدة بمستشفاها	١ ٣ ٤ ٨ ١١
الهيئة العليا للأوقاف (السنغال)	سيبلغ عدد المستفيدين ١٢,٥٠٠ طالب في أهم المدارس القرآنية "داراس"	١٢,٥٠٠	تمويل جزئي	سيقدم الدعم لـ ٦٤ مدرسة قرآنية "داراس"	٤ ٨ ١٧

المصدر: صندوق تثمير ممتلكات الوقف ٢٠١٩

حيث بلغ راس المال المدفوع في عام (٢٠١٨)، من قبل البنك الإسلامي للتنمية ووزارة الأوقاف وبنوك إسلامية ومنظمات أوقاف حوالي (٧٩,٩٣) مليون دولار أمريكي، وقدم البنك الإسلامي للتنمية خط تمويل بمقدار ١٠٠ مليون دولار أمريكي، لاستخدامه في تمويل مشاريع الصندوق

دور صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف

١. تمويل العقارات الوقفية الدرة للدخل
٢. توفير موارد لتطوير الأراضي الوقفية
٣. تحديد ممتلكات الوقف
٤. شراء عقارات ومن ثم وقفها

وما يلي يبين القطاعات المستفيدة من صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف:

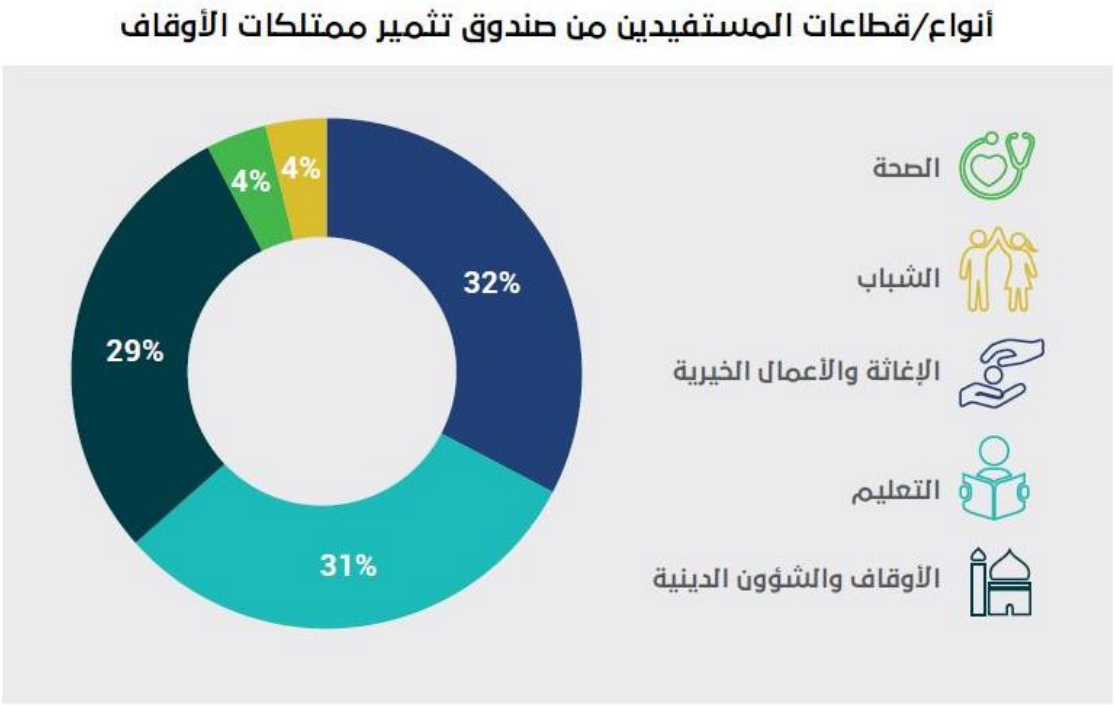

المصدر: صندوق تطوير ممتلكات الوقف ٢٠١٩

ثالثاً: نموذج الصكوك الوقفية بنيوزيلندا

هو واحد من نماذج الابتكار المالي في أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي من خلال خاصية الوقف وهو الصكوك الوقفية، وتعرف بأنها:" أوراق مالية مساوية القيمة تُثبت لصاحبها حقها شائعا في ملكية مال موقوف وقفا مؤقتا، ويراد تشغيله في مشروع ذي جدوى اقتصادية وتنمية اجتماعية ويتم تداولها بالقيمة الاسمية، ويُسمى حامل الصك بالمساهم الاجتماعي وهي مقسمة إلى نوعين: صكوك وقفية تبرعيه تعتمد

على التصدق ولا تسترجع حصيلتها المصدرة، وغالباً ما تستعمل في المجال الخيري ذو الطابع الاجتماعي، وصكوك وقفية أخرى موجهة لغرض الاستثمار في مشروع وقفي جديد أو دعم وتمويل يعتمد على صيغ تجميع بين الربح والنفع الاجتماعي مع مراعاة إنجازها وتحقيق غرض الواقف وشروط الاكتتاب، حيث تعمل الدولة بإصدار الصكوك الوقفية نظرا لما تجنيه من فوائد كثيرة ومنها (Hasan, 2017):

- تعزيز كفاءة الأرباح.
- تطوير أدوات مالية شرعية للقطاع الغير هادف للربح.
- إحياء سنة القروض الحسنة.
- حماية استثمارات القطاع الربحي في القطاع الغير هادف للربح.
- توفير بيئة مناسبة لاستثمارات الوقف.
- العمل على تشجيع الابتكار في بيئة الاستثمار الوقفي.
- العمل على تحقيق التوازن بين القطاعين الربحي والغير ربحي في الاقتصاد الإسلامي.

حيث تعتبر نيوزيلندا أول دولة عملت على تطبيق هذا النموذج من الابتكار في الأوقاف حيث قامت بإصدار صكوك وقفية مسؤولة اجتماعياً تحت شعار ومسمى "الوقف الذكي"، بهدف تطوير وتنمية أوقاف الثروة الحيوانية، واستثمار وتطوير حصيلة الصكوك المصدرة في شراء مزرعة تهدف لتربية وبيع المواشي، وبيع جلودها لشركات تعمل على تصنيع الأحذية والمعاطف الشتوية والمنتجات الصوفية، (قداوي، ٢٠١٨) فنرى هنا أهمية الدور الذي تقوم به السوق المالية الإسلامية في الصعود بالوقف، سواء بتجميع وبتعبئة الموارد المالية الخاصة بالقطاع الخيري بصفة عامة، وصورة إصدار صكوك وقفية كتجربة الصكوك الوقفية بنيوزيلندا أو أسهم وقفية بصفة خاصة.

رابعاً: نموذج التأمين التكافلي الوقفي بمنطقة جنوب إفريقيا والباكستان

يعمل هذا النموذج على تطوير أدوات التمويل الإسلامي الغير ربحي من خلال الأوقاف فيعد النموذج الرابع من نماذج التأمين التكافلي الوقفي، فقد يعرف بأنه" اتفاق أشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار من خلال وقف اشتراكاتهم أو التبرع بها في صندوق وقفي للتأمين، ويدخلون بذلك في جملة الموقوف عليهم، ويؤمن عليهم الصندوق بحسب ما يقتضيه شرك الواقف" (نور، ٢٠١٢: ص ١٢٨).

فيعد تحريم التأمين التجاري التقليدي من أهم الأسباب والحوافز التي أدت إلى ظهور هذا النموذج، ومن بعد ذلك تم تطبيقه في التأمين الإسلامي بديلا للتأمين التقليدي على أن يتم التعامل معها على أساس الالتزام بالتبرع والمواظبة دون المعاوضة، لكن عمل وتطبيق ذلك على أساس الالتزام والمواظبة بالتبرع وقع فيه

خلاف فقهي بين العلماء، وأنه لا ينفك عن باب المعاوضة، فقد أدى إلى اقتراح نموذج آخر وهو التأمين التكافلي على أساس الوقف (العثماني، ٢٠١٢: ص ١٤).

فقد كان الدكتور محمد تقي العثماني الباكستاني هو أول من قام بطرح فكرة التأمين التكافلي عن طريق الوقف، فتلخصت الفكرة الرئيسية في إقامة وإنشاء شركة التأمين الإسلامي لصندوق وقفي، وتعزل جزء من رأس مالها يكون وقفا على المتضررين من المشتركين في الصندوق وذلك يتبع للوائح الصندوقية ووجهات الخير في النهاية، ويأخذ ذلك من باب وقف النقود، ويترك الجزء المعلوم من النقود مستثمرا بالمضاربة وتندرج الأرباح في الصندوق بهدف الوقف (العثماني، ٢٠١٢: ص ١٠).

قامت العديد من الدول بتحويل فكرة التأمين التكافلي الوقفي إلى واقع علمي في صورة جنوب إفريقيا والباكستان فقد تعدان من أوائل الدول الوحيدة التي طبقت هذا النموذج في الابتكار المالي القائم على الوقف، فكان جنوب إفريقيا هو أول من ظهر فيه هذا التطبيق عام (٢٠٠٢) من قبل شركة تكافل إس أي، والتي تعد أول شركة عملت على تطبيق صيغة الوقف في تقديم خدمات التأمين الإسلامي على مستوى العالم (منسور وكوديد، ٢٠١٢: ص١٧) حيث عملت الشركة صندوقا وقفياً بمبلغ بقيمة ٥ آلف راند، والصندوق له وجود قانوني مستقل لا يملكه المشتركون ولا الشركة، ولكن يتقدمون إليه بالتبرعات، وأما بخصوص حدوث نقص في الصندوق بحيث المبالغ المتوفرة لم تعد كافية للتعويضات، فقد تقيم الشركة قرضاً بلا فائدة إلى الصندوق الذي يسدد القرض بالفائض في المستقبل، وفي حالة كان فائض في الصندوق فإن نسبة (١٠٪) يدفع إلى وجوه البر بنسبة (٧٥٪) يتم توزيعه على المشتركين في الصندوق، والباقي يحتفظ به على أساس أنه احتياطي (بوغدة، ٢٠٠٨).

ولحقتها دولة الباكستان حيث توجد بها الكثير من الشركات التي عملت على تطبق هذا النموذج من التأمين الوقفي مثل

- Pak Kuwait Takaful Company Limited والتي تأسست سنة ٢٠٠٣ وهي شركات متخصصة في التكافل العام.
- Pak-Qatar General Takaful وتأسست هذه الشركة سنة ٢٠٠٦ وتقدم كذلك خدمات التكافل العام.
- Pak-Qatar Family Takaful وتم تأسيسها سنة ٢٠٠٦ وتقدم خدمات التكافل العائلي.
- Dawood Family Takaful Limited وتأسست سنة ٢٠٠٧ وتقدم خدمات التكافل العائلي.

عمل نموذج التأمين التكافلي الوقفي على إيجاد حلولا ومجالات للنهوض بالوقف في الواقع العملي بالجمع والتكامل بين التأمين والوقف في صورة تأسيس شركات تأمين وقفية بلدية عن شركات التأمين التكافلي

الذي يعمل على الالتزام بالتبرع، وما يقوم عليه هذا النوع من التأمين في الإسهام بتقديم خدمات التأمين الخيري للمساكين والمحتاجين والفقراء، وكذلك توفير التأمين الصحي والتكافل العائلي.

خامساً: نموذج الصناديق الوقفية بالكويت

أدت المحاولات الكثيرة التي تهدف إلى تطوير ودعم الأوقاف بالكويت إلى إنشاء الأمانة العامة للأوقاف، والتي تعتبر بمثابة هيئة حكومية أوكلت لها مهام إدارة الممتلكات الوقفية وتثميرها، وتعد الصناديق الوقفية قالب تنظيمي ذو طابع أهلي يعمل على الإدارة الذاتية، ويساهم في مسيرة التنمية الوقفية والدعوة للوقف والقيام بالأنشطة التنموية عن طريق رؤية متكاملة تنظر إلى احتياجات المجتمع وأولوياته، فهي واحدة من الوسائل المهمة التي تعمل على استخدام الأمانة العامة من أجل تحقيق وإنجاز أهداف الوقف، بتطوير طرق وأساليب تحقق الاستغلال الأفضل للموارد الوقفية وزيادتها، مما يحقق التنمية في القطاعات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية وغيرها.

يعمل هذا النموذج في أدوات التمويل الإسلامي غير الربحي عن طريق الأوقاف فيعد النموذج الرابع من نماذج الابتكار في الصناديق الوقفية، ويتم فيه تجميع الأموال من جهات مختلفة باستعمال آليات وموارد التبرع المتنوعة، أو عن طريق إصدار أسهم أو صكوك، أو من خلال المنصات الإلكترونية لحشد الموارد من قبل الجمهور، ويقوم الصندوق بحبس هذه الأموال واستثمارها وإنفاق ريعها على أغراض الوقف المحددة في شرط الواقف أو وثيقة الاشتراك في الصندوق لتحقيق النفع للأفراد والمجتمع" (على، ٢٠١٧: ص ٣).

ومن التجارب الدولية النموذجية التي عملت على تطبيق هذا النموذج من التمويل الإسلامي الغير ربحي الذي يقوم على الأوقاف تجربة الصناديق الوقفية في الكويت، والتي تعد من التجارب الرائدة والمعاصرة في هذا المجال، والتي عملت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت على الحرص باعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة هذه الصناديق، تنمية واستثمار الأموال الموقوفة، والعمل على الدعوة إلى أوقاف جديدة عن طريق صناديق متخصصة (علي، ١٧ أكتوبر ٢٠١٧: ص ٥).

فالهدف من إنشاء هذه الصناديق الوقفية في الكويت هو تحقيق ما يلي (الخرافي، ٢٠١٨):

- تكوين أوقاف جديدة وإحياء سنة الوقف.
- تلبية احتياجات المجتمع وتنميته.
- العمل على صرف ريع الوقف وذلك ضمن حدود شروط الواقفين.
- المساهمة في العمل على تنسيق جهود تنمية المجتمع.

تحتل دولة الكويت على الكثير من الصناديق الوقفية التي تعمل على تطبيقها لهذا النموذج من الوقف، نذكر أهمها:

- **الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه: (الأمانة العامة للأوقاف بالكويت)**

فقد يعد من أحد الصناديق الوقفية التي أنشأت من قبل الأمانة العامة للأوقاف بالكويت والهدف الأساسي من ذلك تحقيق مختلف مجالات العمل الاجتماعي والتنمية، فيعمل هذا الصندوق من أجل دعم ومساندة أنشطة المؤسسات التي تهتم بالعمل الاجتماعي والتنمية والمجال الصحي والبيئي والمعاقين التي تخدم المجتمع.

وفي عام (٢٠٠١) تم إنشاء الصندوق الوقفي للتنمية الصحية، وهذا عن طريق دمج وتداخل ثلاثة صناديق وقفية وهي: (الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة، والصندوق الوقفي لرعاية المعاقين والفئات الخاصة، والصندوق الوقفي للتنمية الصحية)، ويعد دعم برامج الفصول للخاصة لبطيئين التعلم وعمل وسية اتصال عبر الهاتف الخلوي للصم، وكذلك مشروع نظام الحاسوب للمكفوفين، ومشروع الرعاية المنزلية المتنقلة وتوفير الألعاب التي تخص المكفوفين، مركز البحر للعيون، من أهداف إنشاء هذا الصندوق (الخرافي، ٢٠١٨: ص ٢٣).

- **الصندوق الوقفي للدعوة والإغاثة (الأمانة العامة للأوقاف الكويت)**

يعد واحد من الصناديق الوقفية التي قامت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت على إنشائها وذلك لإنجاز وتحقيق أهداف سامية في العديد من مجالات العمل الدعوة الإغاثي، وتهدف فكرته الأساسية في قيام العامة للأوقاف بإنشاء صندوق وقفي للدعوة والإغاثة يخص ريعه بهدف دعم مختلف جهود الإغاثة المقدمة للمنكوبين من الكوارث الطبيعية من الدول والأفراد والمجتمعات الإسلامية، والعمل على مساعدة المحتاجين حين تحل بهم الكوارث.

إن من المهم الإشارة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الأمانة العامة بالكويت حيث تعمل على تفعيل أداة الوقف إلى مشروع تنموي مستغلة التحتية للمالية الإسلامية والمتمثلة في صناديق الاستثمار، والعمل على تطبيق وترجمة ذلك إلى مشاريع تنموية تتمثل في صورة صناديق متنوعة ومتعددة خاصة بالتعليم والصحة والإغاثة للقيام والنهوض بالمجتمع والعمل على تنميته، وتخفيف الأعباء والأحمال الناتجة عن تمويل مثل هذه المشاريع عن ميزانية الدولة.

ظهرت التجارب الكويتية وحققت نجاح باهراً فكانت من أنجح التجارب الوقفية في الدول العربية الإسلامية، وقد حققت بعداً إداريّا ومؤسسيّا؛ وذلك بعد قيامهم بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف التي عملت على تنمية الأوقاف بشكل كبير، بدعم وتطوير المشاريع الاقتصادية والتنموية وتلبية حاجيات الشرائح المجتمعية

ودعم وتطوير المشاريع العملية، فقد تشرف الدول أيضاً على مراقبة الأوقاف عن طريق مجلس شؤون الأوقاف وهو السلطة العليا المشرفة على الأوقاف والعمل على اقتراح السياسة العامة لإدارة أموال الوقف واستثمارها.

النتائج

توصل الباحث الى النتائج الآتية:

١. أن الصناديق الاستثمارية الوقفية تلعب دور كبير في تنمية المجتمع
٢. أن الصناديق الاستثمارية الوقفية تسهم في القضاء على الفقر من خلال برامج التمكين الاقتصادي وتمويل المشاريع.
٣. أن الصناديق الاستثمارية لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة كونها تتسم بالديمومة وتحقق أهداف التنمية المستدامة.
٤. هنالك حاجة كبيرة لدعم المشاريع الصغير من خلال الصناديق الوقفية ذلك كون الصناديق الوقفية غير هادفة للربح مما يعمل على تقليل قيمة التكلفة في المشاريع.
٥. وجود مجالات عديدة يمكن أن تسهم فيها الصناديق الوقفية حسب احتياجات المجتمع

التوصيات

١. ضرورة العمل على تنمية أموال الوقف والحفاظ عليها ودوام منفعتها، لديمومتها في دعم وتنمية المجتمع في شتى المجالات.
٢. العمل على نشر ثقافة الوقف بين أفراد المجتمع، لما له دور رئيس في تعبئة الصندوق الوقفي، ومساهمتها في تحريك العجلة الاقتصادية للدولة.
٣. العمل على دعم المشاريع ذو أولوية لأفراد المجتمع من خلال الصناديق الوقفية ليدر المنفعة الأكثر للمجتمع
٤. يجب على الدول والحكومات تَبَنْي إنشاء الصناديق الوقفية لما لها دور كبير في التخفيف من التزامات الحكومة ورفع الكاهل عنها ودعم الخطة الاستراتيجية لها.
٥. العمل على توفير الإجراءات التي تحد من مخاطر استثمار الصناديق الوقفية للحفاظ عليه.

REFERENCE

Book

Ibn Manzur. n.d. *Lisan al-Arab*. Bayrut: House of Revival of Arab Heritage (4/106).
Independent Commission for Citizens' Rights. 2002. *Islamic Endowments in the West Bank*.
Salehi, Saleh. 2006. *The Alternative Developmental Approach in Islamic Economics* (1st Ed.). Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.

Journal

Abdo Mohammed. 2015. *Legislative objectives of the Islamic endowment system*. Qudus International Journal of Islamic Studies, 3(1): 101–113. http://journal.iainkudus.ac.id/index.php/QIJIS/article/view/1604

Al-Khatib, Mahmoud Ibrahim. 2012. *Endowment investment and its contemporary forms*. The Jordanian Journal of Islamic Studies, 3(8): 137–155.

Aliyu & Rano, S. U. 2018. *A Treatise On Socioeconomic Roles Of Waqf*. Munich Personal RePEc Archive, 91413, 25. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91413/1/MPRA_paper_91413.pdf

Al-Shewi, Ahmed Mohamed Fathy. 2021. *Islamic investment funds: their characteristics and features*. Journal of Islamic Studies and Academic Research, 16(101): 81–134.

Barakat, Samir & Boushama Mustafa. 2019. *Modern financial innovation models to activate non-profit Islamic financing tools into a practical reality - endowment innovations as a model*. Journal of Economics, Management and Commercial Sciences, 1(12): 87–100.

Gabu, Selim. 2020. I*slamic investment funds and their role in revitalizing Islamic financial markets; A case study of the Malaysian financial market during the period 2008-2018*. Economic Visions Journal, 10(2): 3003–3014.

Qadawi, Abdel Qader. 2018. *Funding with endowment voluntary sukuk - a proposal for financing endowment lands for the establishment of agricultural institutions in Algeria*. The General Secretariat of Endowments in Kuwait, 34: 86–153.

Salehi, Saleh & Amara, Nawal. 2014. *The Islamic endowment and its role in achieving sustainable development - A presentation of the Algerian experience in the management of endowments*. Algerian Journal of Economic Development, 1: 151–164. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13036

Sawalhi, Younes, & Bouhda, Ghalia. 2013. *Problems of Takaful insurance models and their impact on the insurance surplus, a critical jurisprudential view*. The Renewal, 9(24): 98–125.

Theses & Dissertation

Bolkhat, Amal & Misbah, Khawla. 2020. *The role of endowment investment funds in achieving sustainable development - a case study of Algeria, Sudan.* Master's Thesis. Algeria: University Center Abdelhafid Boulasouf Mila, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Department of Management Sciences.

Faqiqi, Souad. 2020. *The development of endowment funds and their role in the development of the social economy A comparative study between Kuwait, Malaysia and Algeria*. PhD Thesis. Algeria: Ahmed Deraya University, Faculty of Commercial Economics and Management Sciences, Department of Economics.

Hasnah, Khadija. 2014. *The role of the endowment in addressing the phenomenon of poverty and achieving sustainable development goals - a comparative study between Algeria and Morocco*. Master Thesis. Faculty of Business Economics and Management Sciences, Department of Economics.

Manani, Bashira & Khalaf, Manjieh. 2020. *Investing endowment funds and its role in achieving the purpose of saving money*. Master Thesis. University of Martyr Hama Lakhdar, Institute of Islamic Sciences, Department of Sharia.

Nasr, Ashraf Gomaa Mohamed. 2020. *The monetary endowment and its role in financing in the light of Singapore's experience to develop the endowment in Libya: (Analytical study)*. PhD Thesis. International Islamic University Malaysia, Institute of Islamic Banking and Finance.

Noor, Azman Mohammed. 2001. *Investing Endowment Funds: A Developmental Critical Study in the State of Selangor*. Master's Thesis. International Islamic University Malaysia, College of Revelation Knowledge and Human Sciences.

Thaker, M. A. M. T. 2015. *A Proposed Integrated Cash Waqf Micro Enterprise Investment (ICWME-I) Model For Mitigating The Financial And Human Capital Development*

Challenges Of Micro Enterprises In Malaysia. A Dissertation Submitted in Fulfilment of the Requirement for the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, Kulliyyah of Economics and Management Sciences International Islamic University Malaysia.

Conference

Mochammad Arif Budiman, & Dimas Bagus Wiranatakusuma. 2011. *The Economic Significance of Waqf: A Macro Perspective*. 8th International Conference on Tawhidi Methodology Applied to Islamic Microenterprise Development to Alleviate Poverty and to Achieve Social Wellbeing, Jakarta, 1996, 1–17.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.